

المراقبة وتدبير المنازعات والتحصيل



- مراقبة حديثة، موجهة ومنسقة لمحاربة الغش التجاري
- المساهمة في حفظ أمن الأشخاص والدولة في صُلب أولوياتنا
- تجريد تدبير المنازعات والتحصيل من طابعه المادي من أجل نجاعة وفعالية أكبر

المراقبة وتدبير المنازعات والتحصيل

مراقبة حديثة، موجهة ومنسقة لمحاربة الغش التجاري

الانتقائية في المراقبة وتحليل المخاطر

محاربة تقليص القيمة بالجمرك

دعّمت إدارة الجمارك خلال سنة 2016 جهودها ضد ممارسات الغش في القيمة المصرح بها عند الاستيراد في إطار رؤية تستند على الإستباقية والوقاية. هذه المقاربة تُرجمت إلى إجراءات مراقبة مقرونة بالإغناء المستمر لمؤشرات تقييم القيمة المصرح بها على مستوى المراقبة الآنية.



واصلت إدارة الجمارك خلال سنة 2016 تحسين نظام المراقبة الذي يقوم على الإنتقائية وتحليل المخاطر والذي يعد، وفي ظل تزايد حجم العمليات التجارية، وسيلة فعالة للحد من المراقبة التدخلية وتلبية حاجيات الفاعلين وتأمين عملياتهم.

وفي هذا السياق، قامت إدارة الجمارك بتعزيز نظام الإنتقائية بإدراج وظائف جديدة تتيح تفاعلية أكبر تجاه ممارسات الغش الجمركي ويتعلق الأمر بالتعيين الأوتوماتيكي للتصريحات المفصلة على مستوى المقاطعات المكلفة بالاستيراد بالمديريتين الجهويتين للدار البيضاء الميناء ولطنجة المتوسط، تحسين انتقائية التصاريح الاحتياطية وكذا إنشاء نظام تتبع إسناد المعاينة للمفتشين.



وقد بلغ المعدل المتوسط لفحص البضائع 19% عند الاستيراد و 13% عند التصدير خلال سنة 2016.

كما عززت إدارة الجمارك أساليبها في تحليل المخاطر بإنشاء خلية وطنية للاستهداف تعمل على مستوى المقر المركزي.

وتتمثل مهمتها في استهداف عمليات المراقبة معتمدة في ذلك على رصد وتحديد مؤشرات المخاطر وذلك بفضل الفحص المستمر، التحليل والتأكد من صحة كم مهم من المعلومات؛ مما يسمح لمصالح الجمارك من التدخل ليس بطريقة سلسلة فحسب بل وبأقصى فعالية ممكنة.

2 711 مليون درهم

رسوم ومكوس إضافية

الهدف المتوخى من هذه الإجراءات لا يقتصر فقط على التصدي للمنافسة غير المشروعة بل يروم أيضا توحيد معالجة القيمة لدى جميع المصالح على المستوى الوطني وبالتالي تعزيز المداخل الإضافية.

وتقوم المراقبة البعديّة على الإنتقائيّة التي تُمارس وفقاً لمجموعة من المعايير المحددة للمخاطر وكذا التهديدات المترتبة عنها. هذا النوع من المراقبة يُنجز أيضاً في إطار مقارنة قطاعية تضمن للمقاولات ظروف المساواة والمنافسة النزيهة.



وبذلك، تم خلال سنة 2016 القيام بـ 575 مهمة مراقبة لمقاولات تنشط في عدة قطاعات مكنت من تحديد مبلغ 1495 مليون درهم كرسوم ومكوس متجانف عنها مقابل 615 مليون درهم سنة 2015.

أما فيما يتعلق بالمخالفات المرتبطة بأنظمة الصرف، فقد بلغت الرسوم والمكوس المتجانف عنها خلال سنة 2016 1324 مليون درهم.

1 495 مليون درهم

كرسوم و مكوس متجانف عنها
(+143%)

مراقبة المسافرين

تضاعف إدارة الجمارك جهودها من أجل رفع التحدي المتمثل في التوفيق بين عبور سلس ومرن للمسافرين ومراقبة أكثر استهدافية وتوجيها مع الحرص على الاستجابة للمتطلبات الأمنية المفروضة في الظروف الراهنة.

وهكذا حققت مصالح الجمارك خلال سنة 2016 أكثر من 6000 قضية منازعات مرتبطة بمراقبة المسافرين مما مكن من تحصيل 162 مليون درهم من الرسوم

كما تعمل الجمارك على تكثيف تبادل المعلومات مع شركائها في القطاع الخاص من أجل إنشاء أو تحسين مؤشرات تقييم بعض المنتجات وكذا الإحاطة بعمليات الغش المتعلقة بتقليص القيمة المصرح بها عند الاستيراد.

وقد مكنت هذه التدابير خلال سنة 2016 من مراجعة 10 242 مليون درهم من القيمة المصرح بها، بزيادة قدرها 26,4% مقارنة مع سنة 2015، نتج عنها استخلاص رسوم ومكوس إضافية تقدر بـ 2711 مليون درهم.

محاربة السلع المقلدة

خلال سنة 2016، قامت إدارة الجمارك بمعالجة 509 ملف همت طلبات منع التداول الحر لبضائع ذات علامات تجارية مزيفة. وقد تمت معالجة هذه الطلبات لأول مرة عبر نظام «بدر» مما مكن من إثراء نظام الانتقائية لتوجيه المراقبة المتعلقة بمحاربة السلع المقلدة.

وقد عرف عدد إجراءات منع تداول البضائع المزيفة المذكورة زيادة ملحوظة إذ انتقل من 278 إجراء سنة 2015، إلى 386 سنة 2016.

2,5 مليون

منتوج مقلد محجوز

(1,23 مليون سنة 2015)

وقد أفضت جهود الجمارك في هذا الإطار إلى حجز 2,25 مليون منتوج مقلد مقابل 1,23 مليون سنة 2015. هذه النتيجة تعكس التعبئة القوية لمصالح الجمارك من أجل محاربة هذه الآفة التي تضعف اقتصاد البلاد وتلحق الضرر بصحة وسلامة المستهلكين.

المراقبة البعديّة

في محيط يتسم بتسارع وزيادة التدفقات التجارية، تحرص إدارة الجمارك على تكييف مناهجها في مجال المراقبة المرتكزة على المخاطر، ليس فقط بهدف مكافحة الغش الجمركي في مجالاته التقليدية (النوع، المنشأ، القيمة) ولكن أيضاً من أجل مراقبة المعايير والمحظورات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وبالنظر إلى العدد المتزايد لعمليات الإستخلاص الجمركي، تعمل الجمارك على الحفاظ على آليات للمراقبة فعالة واستهدافية بعد تعشير البضائع.

والمكوس وكذا 50 مليون درهم من الغرامات. وكذا خفض رسوم الاستيراد على بعض المنتجات الأكثر عرضة للتهريب. وقد ساهمت هذه التدابير في منع تسويق سلع مهربة متنوعة (باستثناء المخدرات) بقيمة إجمالية بلغت 483,4 مليون درهم مقابل 515,5 مليون درهم خلال سنة 2015.

ويعتبر هذا التقدم البين نتاجا لمختلف التدابير المتخذة في هذا الإطار مقرونة بالجهود الخاصة التي ما فتئت تبذلها عناصر الجمارك من أجل محاربة التهريب بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بتأمين الخط الحدودي المغربي الجزائري.



المساهمة في حفظ أمن الأشخاص والدولة في صُلب أولوياتنا

تعزيز المراقبة الأمنية

أوكلت للجمارك مَهْمَةً أمنية دائمة للحفاظ على أمن الأشخاص والدولة من خلال تقوية المراقبة الأمنية على مستوى مختلف نقاط العبور وكذا داخل التراب الوطني.

وفي هذا الصدد، تضاعف إدارة الجمارك تبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية الوطنية والدولية وتشارك في جميع عمليات المراقبة المشتركة التي تقودها المنظمة العالمية للجمارك.

هذه الإجراءات مكنت من ضبط مواد عديدة قد تشكل خطرا على أمن الدولة و سلامة المواطنين خاصة الأسلحة، الطائرات بدون طيار،...

كما تواصل الجمارك مقاربتها في مكافحة تبييض الأموال حيث تم تسجيل 6795 تصريح باستيراد العملة الصعبة عبر مختلف النقاط الحدودية مقابل 5540 تصريح خلال سنة 2015، بمبلغ إجمالي يقارب 1,2 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، تم حجز ما يناهز 78 مليون درهم من العملة الصعبة في مختلف النقاط الحدودية.

محاربة التهريب

تشكل مكافحة التهريب محور عمل استراتيجي هام بإدارة الجمارك. في هذا الصدد، تم اتخاذ عدة تدابير لمواجهة هذه الآفة أبرزها تدخل المصالح الجمركية على مستوى محاور الطرق السيارة وتعزيز آليات الردع من خلال فرض عقوبات أكثر صرامة في بعض حالات التهريب

مكافحة تهريب المخدرات والسجائر

تُدْرَج إدارة الجمارك محاربة تهريب السجائر ضمن أولوياتها. ومن هذا المنطلق، فإن نتائج الدراسة المنجزة حول انتشار السجائر المهربة التي أجريت شهر أبريل 2016 بشراكة مع الفاعلين في هذا القطاع، أبرزت أن معدل الانتشار يقدر بنحو 7,46% مقابل 12,48% خلال عام 2015.

فيما يتعلق بالمحجوزات، تمكنت مصالح الجمارك من ضبط 12,5 مليون وحدة من السجائر المهربة مقابل 20 مليون سنة 2015.

من جهة أخرى، تواصل الجمارك حربيها ضد تهريب المخدرات. وقد عرفت الكمية الإجمالية المحجوزة سنة 2016 انخفاضا طفيفا مقارنة مع سنة 2015 حيث تراجعت من 59 طن إلى 53 طن.

الذي يعد إغناء مهما للنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك، يكون نظام «بدر» قد أصبح يوفر تغطية وظيفية شاملة للمجالات الرئيسية التي تهم النشاط الجمركي.

وتتوخى إدارة الجمارك من مشروعها هذا تقوية القدرات التديرية فيما يتعلق بالمنازعات الجمركية والتحصيل بغية الرفع من نجاعة وفعالية كافة المصالح الجمركية.

التسوية الودية

تحرص إدارة الجمارك دائما على ترجيح التسوية الودية كوسيلة ناجعة وسريعة لمعالجة المنازعات مع الحرص على ضمان مصلحة الخزينة.

معدل تسوية المنازعات عن طريق الصلح



فخلال سنة 2016، تمت تسوية 26063 قضية من أصل 33442 عن طريق الصلح مما يمثل معدل 78% بزيادة نقطتين عن سنة 2015.

أما فيما يتعلق بالتحصيل الودي للغرامات فقد واصل اتجاهه التصاعدي حيث تم تحصيل 474.5 مليون درهم هذه السنة مقابل 325.7 مليون درهم سنة 2015.

هذه النتائج الإيجابية المحصل عليها تعكس جهود مصالح الجمارك المختصة في هذا المجال على الصعيد المركزي والجهوي وتفعيل المساطر القضائية وكذلك تلك المتعلقة بالتحصيل الجبري للديون الجمركية.

تتبع التنفيذ القضائي والتحصيل

ضاعفت إدارة الجمارك من جهودها المستثمرة في مجال التسوية القضائية من خلال إعداد وتتبع 27 ملف تنازعي على قدر من الأهمية فضلا عن إعداد وتوقيع 71 مذكرة نقض وكذا 37 مذكرة جوابية.

من جهة أخرى، تمت معالجة 11 قضية تنازعية على المستوى المركزي والتي أفضت إلى فرض غرامات تصالحية تراوحت قيمتها ما بين 1 و 43 مليون درهم.



منع تداول أكياس البلاستيك

منذ دخول القانون 77.15 القاضي بمنع تصنيع واستيراد وتصدير وتسويق واستخدام الأكياس البلاستيكية حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2016، عمدت الجمارك إلى الرفع من تعبئتها على الحدود لضمان تنفيذ مقتضيات هذا القانون.

وقد مكنت المراقبة الجمركية في هذا الشأن من حجز 19 طن من أكياس البلاستيك بقيمة تفوق 1,3 مليون درهم.

تجريد تدبير المنازعات والتحصيل من طابعه المادي من أجل نجاعة وفاعلية أكبر

معالجة معلوماتية لملفات المنازعات على مستوى نظام «بدر»

واصلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تجريد مساطرها من طابعها المادي وذلك باغناء نظامها المعلوماتي «بدر»، عبر وضع لبنة جديدة ومهمة بالنسبة للعمل الجمركي تشمل حوسبة قضايا المنازعات الجمركية والتحصيل.

ويمكن هذا النظام الجديد الذي يمثل تقدما ملحوظا لإدارة الجمارك في مجال الحوسبة، من المعالجة الآلية للملفات بدأ من تسجيل المنازعة، مروراً بمراحل تسويتها عن طريق الصلح أو معالجتها عبر المساطر القضائية وما يقترن بذلك من إجراءات مواكبة، وانتهاء بإجراءات تحصيل مستحقات الخزينة. وبهذا الانجاز الجديد،